

Distr.: General
29 October 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة والثلاثون
18-29 كانون الثاني/يناير 2021

تجميع بشأن سانت كيتس ونيفيس

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أُعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدّم في شكل موجز تقييداً بالحدّ الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان⁽¹⁾⁽²⁾

2- أحاطت سانت كيتس ونيفيس علماً بالتوصية المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني لدعوتهما إلى الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين. ولم يتخذ البلد أي خطوات للانضمام إلى البروتوكول، مما حد من تطبيق الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، التي صدق عليها في عام 2002، ومنعها من أي أثر على أراضيها⁽³⁾. وأوصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حكومة سانت كيتس ونيفيس بالانضمام إلى البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين⁽⁴⁾.

3- ولم تؤيد سانت كيتس ونيفيس، خلال استعراضها الدوري الشامل الثاني، معظم التوصيات المتعلقة بالتصديق على صكوك إضافية، باستثناء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. وتعاونت وزارة الخارجية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حلقات عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الدعوة إلى التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحلقات دراسية للتوعية العامة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، صدقت سانت



كيتس ونيفيس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الدعوة إلى التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل⁽⁵⁾.

4- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تصدق على صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن يوائم البلد إطاره القانوني المحلي مع الالتزامات الدولية⁽⁶⁾.

ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان

5- شجعت سانت كيتس ونيفيس على تعزيز مكتب أمين المظالم والنظر في تحويل المكتب إلى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وعلى مواصلة العمل مع شركاء الأمم المتحدة من أجل مواصلة تطوير وتنفيذ السياسة وخطة العمل الوطنيتين للمساواة بين الجنسين⁽⁷⁾.

6- وتمشياً مع التوصيات التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني، أنشأت سانت كيتس ونيفيس في عام 2016 آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة تحت قيادة وزارة الخارجية. والآلية الوطنية مكلفة بدعم تقديم تقارير البلد بشأن حقوق الإنسان إلى الآليات الدولية والإقليمية وضمان اتخاذ البلد التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان⁽⁸⁾. وفي هذا الصدد، أوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تقدم تقاريرها المستحقة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون

الإنساني الدولي الساري

ألف- المسائل الشاملة لعدة قطاعات

1- المساواة وعدم التمييز

7- أفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن دستور سانت كيتس ونيفيس لعام 1983 لا يكرس الحق في التعليم. ولاحظت أيضاً أن المادة 15 من الدستور تكرس مبدأ عدم التمييز⁽⁹⁾.

8- وعلى الرغم من أن الحكومة لم تؤيد توصيات الاستعراض الدوري الشامل المرتبطة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، فإن سانت كيتس ونيفيس أظهرت بعض الانفتاح على الحوار بشأن هذا الموضوع. وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي بإلغاء تجريم النشاط الجنسي بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس والعمل مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين لإذكاء الوعي العام بشأن مواضيع عدم التمييز والشمول⁽¹⁰⁾.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه⁽¹¹⁾

9- منذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني للبلد، لم تُجر سوى مناقشات قليلة بشأن طرائق إلغاء عقوبة الإعدام. وشهدت سانت كيتس ونيفيس آخر إعدام لها في عام 2008، واعتباراً من عام 2018، لم يكن هناك سجناء في جناح المحكوم عليهم بالإعدام⁽¹²⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

10- تشهد سانت كيتس ونيفيس تأخيرات خطيرة في نظام معالجة القضايا في المحاكم. ويشمل إصلاح الحكومة لنظام العدالة إقرار مشروع القانون (المعدل) لقانون الإجراءات الخاص بالقضاة لعام 2018. ويلغي مشروع القانون إجراء التحقيق الأولي من نظام المحاكم. ويقتضي التحقيق الأولي من القاضي أن ينظر في الأدلة والشهادات التي يقدمها المتهم والضحية قبل أن يقرر ما إذا كان ينبغي الاستماع للمسألة في المحكمة العليا. ويمكن أن تكون العملية طويلة، فتستغرق في بعض الأحيان شهوراً أو أكثر من سنة قبل أن تُقدّم توصية. ويستعيز مشروع القانون عن نظام التحقيق الأولي بسلسلة من الإجراءات السابقة للمحاكمة تهدف إلى تبسيط الإجراءات الجنائية وتقصير مدتها⁽¹³⁾.

11- وقد أُخذت تدابير لتحسين الأوضاع في السجون الوطنية لسانت كيتس ونيفيس منذ استعراضها الدوري الشامل الثاني. فتم تجديد مطبخ السجن وأعيد طلاؤه، وتم تركيب أنابيب جديدة في الحمامات، كما تم تجديد أسرة النوم للسجناء ذكوراً وإناثاً. وفي هذا السياق، أوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تستكمل بناء سجن جديد من المقرر بناؤه يستوفي المعايير الدولية⁽¹⁴⁾.

3- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

12- شجعت اليونسكو سانت كيتس ونيفيس على اعتماد قانون بشأن الإعلام يتوافق مع المعايير الدولية. وشجعت اليونسكو البلد أيضاً على نزع الصفة الجرمية عن التشهير ووضع ضمن قانون مدني يتوافق مع المعايير الدولية. وشجعت اليونسكو البلد كذلك على تقييم نظام الإشراف على قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني بغية ضمان شفافية العملية واستقلالها⁽¹⁵⁾.

4- الحق في الخصوصية والحياة الأسرية

13- لاحظ فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي أن المراهقين لا يحصلون إلا على قدر ضئيل من المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية رغم أن بإمكان النساء في سانت كيتس ونيفيس أن يقررن بحرية عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات. والسن القانونية للموافقة على ممارسة الجنس هي 16 سنة، ولكن سن الرشد القانوني هي 18 سنة. ويشترط القانون، قبل سن الرشد، موافقة الوالدين على العلاج الطبي، بما في ذلك الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. ومن ثم، فإن حصول المراهقين الذين تبلغ أعمارهم 16 و17 سنة على وسائل منع الحمل وغيرها من جوانب الرعاية والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية يخضع لقيود، حتى وإن كان مسموحاً لهم قانوناً بممارسة الجنس. وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تعالج مسألة التنافر التشريعي بين سن الرشد و سن الرضا الجنسي، بغية تيسير حصول المراهقين النشطين جنسياً على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في ضوء ارتفاع معدل خصوبة المراهقين. وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس أيضاً بأن تحدد السن الدنيا للموافقة على الزواج في 18 سنة دون استثناء⁽¹⁶⁾.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في الضمان الاجتماعي

14- في عام 2018، طرحت الحكومة مشروع قانون سانت كريستوفر ونيفيس للحماية الاجتماعية (2018)، الذي كان يهدف إلى تأمين الحماية الاجتماعية رسمياً للأشخاص في سانت كيتس ونيفيس وتخفيف حدة الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي. وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي البلد بأن يقر مشروع قانون سانت كريستوفر ونيفيس للحماية الاجتماعية ويعلنه، وأن يلتزم من شركاء الأمم المتحدة الدعم في تنفيذه⁽¹⁷⁾.

2- الحق في الصحة⁽¹⁸⁾

15- تنفذ سانت كيتس ونيفيس توصيات لوضع سياسة صحية رسمية والتصدي لحمل المراهقات. وعلى الرغم من عدم وجود نظام وطني للتأمين الصحي، فإن هناك إعفاءً من جميع الأعباء ومن رسوم المستخدم للفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 62 سنة، والسجناء، والمعوزون⁽¹⁹⁾.

16- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تضع تشريعات وطنية لضمان حصول جميع شرائح السكان على خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وأوصى الفريق البلد أيضاً بوضع سياسة متكاملة في مجال الجنس والإنجاب لتيسير التنفيذ⁽²⁰⁾.

17- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي كذلك سانت كيتس ونيفيس بسن تشريعات تضمن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية دون قيود من حيث السن، والوضع العائلي، ومتطلبات الإذن من طرف ثالث - تمشياً مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المؤشر 5-6-2 - أو على الأقل الاعتراف رسمياً باختبار غيليك الخاص بالأهلية في الأطر التشريعية والسياسية للبلد⁽²¹⁾.

3- الحق في التعليم⁽²²⁾

18- يتمثل القانون الرئيسي المتعلق بالتعليم في قانون التعليم لعام 2005. وليس الحق في التعليم مكرساً على نحو شامل في هذا القانون. وتنص المادة 14 من القانون على أن من حق جميع الأشخاص، رهناً بالموارد المتاحة، أن يتلقوا برنامجاً تعليمياً يناسب احتياجاتهم. وينص القانون على أن التعليم الابتدائي والثانوي إلزاميان حتى سن 16 سنة، دون فرض أي رسوم دراسية. غير أن المادة 16 تنص على جواز فرض أعباء أخرى بموافقة الوزير في مدرسة عامة أو مدرسة خاصة تتلقى مساعدة⁽²³⁾.

19- وشجعت اليونسكو سانت كيتس ونيفيس على أن تركز الحق في التعليم للجميع في دستورها وتشريعاتها، وأن تكفل مجانية التعليم لمدة 12 سنة، من أجل تحسين فرص حصول الجميع على التعليم⁽²⁴⁾.

20- وأوصت اليونسكو سانت كيتس ونيفيس أيضاً بأن تتقاسم معها أي معلومات ذات صلة لتحديث صورة البلد في مرصد اليونسكو بشأن الحق في التعليم⁽²⁵⁾.

21- وأوصى فريق الأمم المتحدة دون الإقليمي سانت كيتس ونيفيس بأن تعزز تقديم تثقيف جنسي شامل مناسب للعمر في المناهج الدراسية وللمراهقين والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وبأن تسن قوانين تحمي المتعلمات الحوامل من الانسحاب من المدارس أو تضمن لهن الدخول إليها من جديد⁽²⁶⁾.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء⁽²⁷⁾

22- إن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مناصب صنع القرار وفي الهيئات السياسية، ولا سيما في البرلمان. وتمثل النساء 20 في المائة من الحكومة الاتحادية لسانت كيتس ونيفيس التي تتألف من جمعية وطنية واحدة تضم 11 ممثلاً برلمانياً منتخِباً، منهم امرأة واحدة، وأربعة أعضاء في مجلس الشيوخ، من بينهم امرأتان. ويتألف مجلس الوزراء في سانت كيتس من تسعة وزراء، منهم امرأة واحدة (11 في المائة من المجموع). ومن بين أعضاء مجلس الوزراء الستة في إدارة جزيرة نيفيس، هناك امرأة واحدة (17 في المائة من المجموع)⁽²⁸⁾.

2- الأطفال⁽²⁹⁾

23- تعرف سانت كيتس ونيفيس نسبة عالية من عنف العصابات. وبلغ متوسط المعدل السنوي للقتل في الفترة 2000-2009 نسبة 26,14؛ وكانت نسبة 41 في المائة من جرائم القتل تلك ذات صلة بالعصابات. ويشكل القتل أحد التحديات التي تواجهها الصحة العامة. ويرتكب الجناة الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة ما مجموعه 70 في المائة من الجرائم⁽³⁰⁾.

24- ولم تنفذ سانت كيتس ونيفيس بعد بالكامل إصلاحات قضاء الأحداث المنصوص عليها في قانون قضاء الأطفال على الرغم من إصدار هذا القانون في عام 2013. ولم يبدأ بعد مجلس مراقبة السلوك ورفاه الطفل، الذي يشرف على عمل دوائر مراقبة السلوك وحماية الطفل ومركز الآفاق الجديدة لإعادة التأهيل، تشغيل لجنة قضاء الأطفال بشكل كامل. وينص قانون قضاء الأطفال على أن لجنة قضاء الأطفال ينبغي أن تتألف من قاض وأخصائيين اجتماعيين. وقد حدد المجلس أعضاء اللجنة ووافق على مكان للاجتماع؛ ومع ذلك، تنتظر اللجنة مزيداً من التوجيهات قبل انعقادها. وعلى الرغم من تحديث التشريعات الهامة، فإن النظام لا يزال يسمح بجلد الأحداث وضرهم بالسياط وسجنهم مدى الحياة. ويمكن الحصول على المساعدة القانونية والتمثيل القانوني للأحداث إلى حد كبير من خلال مركز الآفاق الجديدة لإعادة التأهيل، وإدارة الشؤون القانونية، ونقابة المحامين الوطنية. ويحتاج مركز الآفاق الجديدة لإعادة التأهيل إلى مزيد من الدعم في إدارته وتشغيله⁽³¹⁾.

25- والاعتداء الجنسي هو أكثر أشكال العنف الجنساني ضد الأطفال شيوعاً، ولا سيما في المجتمعات المحلية التي ترتفع فيها معدلات البطالة؛ ومستويات جنوح الأحداث؛ ومعدلات تسرب الطلاب؛ ويكثر فيها تعاطي المخدرات والاعتداء الجنسي. ويستمر التسامح إزاء الاعتداء الجنسي والبدني والعاطفي على الأطفال وإهمالهم. ولدى الحكومة خطة عمل وطنية بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال، وهي تقوم حالياً بإعادة هيكلة إطار الحماية الاجتماعية لتعزيز الحيز المتاح لحماية الطفل⁽³²⁾.

26- ولا يوجد سوى دار إقامة واحدة تقدم الرعاية والحماية للأطفال الذين يعانون من الإهمال والهجر، أو الإيذاء الجنسي أو البدني، أو التشرد، أو للأطفال الذين يكون آباؤهم أو أولياء أمورهم أو من يرعاهم غير قادرين على تقديم الرعاية إليهم. ودار سانت كريستوفر منظمة غير حكومية قادرة على إيواء 34 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات و19 سنة. والكفالة هي المكان المفضل للأطفال؛ ففي عام 2015، أودع في 45 أسرة حاضنة ما مجموعه 48 طفلاً تصل أعمارهم إلى 18 سنة⁽³³⁾.

27- وفيما يتعلق بالإطار القانوني، يحدد قانون سن الرشد وقانون الزواج السن الدنيا للزواج دون موافقة الوالدين في 18 سنة، في حين أن سن الرضا الجنسي هو 16 سنة. ويغطي قانون تعديل القانون

الجنائي وقانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وقانون الجرائم الإلكترونية الأشكال المختلفة للاعتداء الجنسي على الأطفال. ويشمل قانون (رعاية وتبني) الأطفال وقانون مجلس مراقبة السلوك ورفاه الطفل رعاية الأطفال وحمائهم، وتشغيل خدمات التبني، وغير ذلك من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك الإيذاء البدني واللفظي والعاطفي والمالي والنفسي. والمهم هو أن القانون ينص أيضاً على الإبلاغ الإلزامي عن الأشخاص الذين يرتكبون جريمة عدم رعاية الأطفال أو حمايتهم وعلى غرامة لا تتجاوز 5 000 دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويتناول هذا التشريع على وجه التحديد هذه الانتهاكات سواء وقعت في المدارس أو مؤسسات الرعاية الداخلية أو مؤسسات قضاء الأحداث أو مكان العمل⁽³⁴⁾.

3- الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³⁵⁾

28- دعمت سانت كيتس ونيفيس التوصيات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتمثلت خطوة رئيسية لتحقيق هذا الغرض في التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019. وتوجد الحكومة أيضاً بصدد وضع سياسة وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن، لا توجد حالياً أية أحكام قانونية تحظر تحديداً التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة أو تستوجب إمكانية وصول هؤلاء الأشخاص إلى المباني. وعلى الرغم من أن وزارة التنمية المجتمعية والشؤون الإنسانية والخدمات الاجتماعية عينت موظفين كمنسقين معينين بالأشخاص ذوي الإعاقة، فإنه لا توجد وكالة حكومية مخصصة. وتشير المناقشات مع المجتمع المدني إلى أن العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة مرتفع، وأن العديد منهم عاطلون عن العمل لأن أرباب العمل يرفضون توظيفهم⁽³⁶⁾.

4- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً

29- منذ إصدار توصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني، لم تُنشر في سانت كيتس ونيفيس سياسات أو ممارسات محددة تتعلق بحماية اللاجئين. ومع ذلك، تشيد المفوضية بمشاركة البلد في المشاورات المتعلقة بالمهجرة في منطقة البحر الكاريبي، وهي عملية إقليمية بقيادة الدولة أطلقتها بلدان وأقاليم البحر الكاريبي في عام 2016، بدعم من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة. وتشكل المشاورات المتعلقة بالمهجرة في منطقة البحر الكاريبي منبراً إقليمياً لتعزيز الحوار السياسي الإقليمي الذي تقوده الحكومات والذي يركز على الإدارة المنسقة والقائمة على الحقوق والفعالة للمسائل المتصلة بالمهجرة والتشريد القسري في منطقة البحر الكاريبي⁽³⁷⁾.

30- وأفادت المفوضية بأن منطقة البحر الكاريبي استضافت في نهاية عام 2019 ما يقدر بـ 113 500 مواطن من مواطني جمهورية فنزويلا البوليفارية الذين فروا من الأزمة التي يعيشها ذلك البلد. ونتيجة لذلك، من المرجح أن يؤدي العدد المتزايد من المواطنين الفنزويليين الفارين إلى منطقة البحر الكاريبي أو العابرين منها إلى زيادة عدد اللاجئين الذين يصلون إلى سانت كيتس ونيفيس، الأمر الذي من شأنه أن ينشئ تحديات جديدة ويتطلب حلولاً مناسبة⁽³⁸⁾.

31- وقد أحاطت سانت كيتس ونيفيس علماً بالتوصية التي قُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني لضمان حماية اللاجئين وفقاً للالتزامات الواردة في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. وكما ذُكر أعلاه، إن سانت كيتس ونيفيس طرف في تلك الاتفاقية. بيد أنها لم تقم حتى الآن بوضع وتنفيذ نظام لحماية اللاجئين على أراضيها⁽³⁹⁾.

32- وتوصي المفوضية حكومة سانت كيتس ونيفيس بأن تنظر في إصدار تشريعات محلية بشأن اللاجئين و/أو أن تضع أنظمة وسياسات وإجراءات إدارية بغية ضمان امتثال البلد امتثالاً كاملاً لالتزاماته بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. وأوصت الحكومة بأن تضع إجراءً وطنياً لتحديد مركز اللاجئين وأن تبني قدرات المسؤولين الحكوميين للنجاح في تحديد مركز اللاجئين وتيسير الوصول الكامل والمفتوح إلى إجراءات اللجوء للأشخاص الذين أعربوا عن خوفهم من العودة إلى بلدهم الأصلي⁽⁴⁰⁾.

33- وأوصت المفوضية أيضاً سانت كيتس ونيفيس بأن تكفل عدم الإعادة القسرية لجميع الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية من خلال إنشاء آليات دخول تراعي الحماية، وإجراء فرز سليم للأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وغير ذلك من الضمانات⁽⁴¹⁾.

5- عديمو الجنسية

34- حثت المفوضية الحكومة على اتخاذ مزيد من الخطوات تمشياً مع الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء حالات انعدام الجنسية والانضمام إلى اتفاقيات انعدام الجنسية من أجل العمل على القضاء على انعدام الجنسية في كل مكان. ونظراً إلى عدم وجود معلومات وبيانات موثوقة عن عدد الأشخاص عديمي الجنسية أو المعرضين لخطر انعدام الجنسية في البلد، فقد كان من الضروري أن تجري حكومة سانت كيتس ونيفيس تقييماً شاملاً لسكانها لضمان عدم وجود أي شخص عديم الجنسية أو معرض لخطر انعدام الجنسية⁽⁴²⁾.

Notes

- 1 Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Saint Kitts and Nevis will be available at www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/KNIndex.aspx
- 2 For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.1–91.18.
- 3 UNHCR submission for the universal periodic review of Saint Kitts and Nevis, p. 2.
- 4 Ibid., p. 3.
- 5 Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States for the third cycle of the universal periodic review of Saint Kitts and Nevis, p. 3.
- 6 Ibid.
- 7 Ibid., p. 6.
- 8 Ibid., p. 5.
- 9 Submission of UNESCO for the universal periodic review of Saint Kitts and Nevis, p. 1.
- 10 Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 3.
- 11 For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.28–91.40.
- 12 Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 6.
- 13 Ibid., p. 7.
- 14 Ibid., p. 8.
- 15 Submission of UNESCO, p. 4.
- 16 Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, pp. 12 and 15.
- 17 Ibid., p. 9.
- 18 For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.32, 91.37–91.38 and 91.44.
- 19 Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 9.
- 20 Ibid., p. 12.
- 21 Ibid.
- 22 For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.50–91.52.
- 23 Submission of UNESCO, p. 2.
- 24 Ibid., p. 3.
- 25 Ibid., p. 4.

- ²⁶ Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 12.
- ²⁷ For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.18–91.21, 91.32, 91.37–91.38 and 91.44.
- ²⁸ Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 8.
- ²⁹ For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.32, 91.37–91.38 and 91.44.
- ³⁰ Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 17.
- ³¹ *Ibid.*
- ³² *Ibid.*, p. 16.
- ³³ *Ibid.*
- ³⁴ *Ibid.*, pp. 16–17.
- ³⁵ For relevant recommendations, see A/HRC/31/16, paras. 91.53–91.59.
- ³⁶ Joint submission of the United Nations subregional team for Barbados and the Organization of Eastern Caribbean States, p. 17.
- ³⁷ UNHCR submission, p. 1.
- ³⁸ *Ibid.*
- ³⁹ *Ibid.*, p. 3.
- ⁴⁰ *Ibid.*, p. 4.
- ⁴¹ *Ibid.*
- ⁴² *Ibid.*, p. 5.
-